



الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

ديوان المظالم

The Independent Commission for Human Rights



التقرير الشهري حول

الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان والحريات

في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية

أيلول 2009

يبين هذا التقرير أبرز الانتهاكات التي رصدتها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" خلال شهر أيلول للعام الجاري 2009، والتي وقعت في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد خلصت الهيئة من مجمل ما رصدته من انتهاكات خلال شهر أيلول إلى النتائج التالية:

1. وقوع عدد من حالات الوفاة لأسباب متفرقة بسبب الشجارات العائلية والقتل الخطأ.
2. وقوع حالة قتل على خلفية ما يسمى شرف العائلة في الضفة الغربية.
3. استمرار تعذيب الموقوفين في قطاع غزة والضفة الغربية، وفقاً لادعاءات وشكاوى الموقوفين المقدمة للهيئة.
4. استمرار منع مندوبي الهيئة من زيارة أماكن الاحتجاز في قطاع غزة من قبل الأمن الداخلي التابع للحكومة المقالة.
5. استمرار وتزايد حالات احتجاز الأشخاص دون مراعاة لأحكام القانون الأساسي وقانون الإجراءات الجزائية، فقد طالت تلك الحالات أشخاصاً في قطاع غزة والضفة الغربية.
6. استمرار إشكالية عدم تزويد الحكومة المقالة في قطاع غزة بدفاتر جوازات السفر من قبل وزارة الداخلية في رام الله.
7. استمرار ظاهرة عدم تنفيذ أحكام المحاكم في الضفة الغربية.

فيما يلي تفاصيل تلك الانتهاكات:

أولاً: انتهاكات الحق بالحياة والسلامة الشخصية

رصدت الهيئة 21 حالة وفاة خلال شهر أيلول في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، منها 16 حالة في قطاع غزة و5 حالات في الضفة الغربية، توزعت حالات الوفاة على النحو التالي: 6 حالات وفاة وقعت نتيجة شجارات أو خلافات عائلية (4 في الضفة و2 في قطاع غزة)، و8 حالات وفاة نتيجة الإهمال وعدم اتخاذ إجراءات السلامة العامة، وقعت جميعها في قطاع غزة، وحالة وفاة واحدة وقعت في الضفة الغربية على خلفية ما يسمى شرف العائلة، و6 حالات وفاة نتيجة حوادث الأنفاق.

أُنشئت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بموجب مرسوم رئاسي رقم (59) عام 1993، والمادة (31) من القانون الأساسي المعدل الفلسطيني لعام 2003

المقر الرئيسي - مكتب الوسط - رام الله : هاتف: 2986958 / 2960241 / 2987536 972 2 2987211 2 2987211 فاكس: 2264 ص.ب. 972 2 2987211

مكتب الشمال : هاتف: 972 9 2335668 فاكس: 972 9 2335668

مكتب الجنوب : هاتف: 972 2 2750549 فاكس: 0097222295443 / 0097222211120

مكتب غزة : هاتف: 0097282824438 فاكس: 0097282845019

وفيما يلي توضيح لحالات الوفاة خلال شهر أيلول

1- حالات الوفاة على خلفية الشجارات أو الخلافات العائلية والقتل الخطأ

وقعت خلال شهر أيلول ست حالات وفاة على خلفية الشجارات العائلية والثأر، وقعت أربع منها في الضفة الغربية وحالتان في قطاع غزة، وكانت تلك الحالات على النحو التالي:

- بتاريخ 2009/9/29 عثرت شرطة مديرية قلقيلية على جثة المواطن محمد نايف أبو سنيّة 23 عاماً من مدينة الخليل متوفياً جراء إصابته بعدة طعنات بالسكاكين وذلك على الطريق الواصل ما بين قرية حبله ومدينة قلقيلية، وذلك على خلفية شجار عائلي، ووفقاً لمعلومات الهيئة فقد أُلقت الشرطة القبض على احد المشتبه فيهم وأحالته إلى الجهات المختصة لإجراء المقتضى القانوني بحقه.

- بتاريخ 2009/9/6 توفي المواطن، موسى أحمد بركة 48 عاماً من مدينة دير البلح، نتيجة تعرضه للضرب بأداة حادة "بلطة" على الرأس وذلك في شجار عائلي، وحسب معلومات الهيئة فإن الشرطة أوقفت المشتبه به، وفتحت تحقيقاً بالحادث.

- بتاريخ 2009/9/10 توفي المواطن مدحت خميس شتات 31 عاماً من مدينة غزة، نتيجة إصابته بعيار ناري بالرأس، وحسب معلومات الهيئة فقد تم إطلاق النار على المذكور من قبل أحد الأشخاص على خلفية الثأر، وقامت الشرطة بتوقيف المشتبه به وفتحت تحقيقاً بالحادث.

- بتاريخ 2009/9/5 توفي المواطنان الشقيقان إياد جمعة أبو عياش 26 عاماً وعماد جمعة أبو عياش 25 عاماً، وكلاهما من مخيم الجلزون بمحافظة رام الله والبيرة جراء إصابتهما بأعيرة نارية في شجار عائلي وقع في المخيم، ووفقاً لمعلومات الهيئة فقد قامت الشرطة بإعتقال المتهمين وفتحت تحقيقاً في الحادث.

- بتاريخ 2009/9/3 توفي المواطن خالد وليد محمد سعيد برابرة 18 عاماً من مدينة أريحا، جراء إصابته بعدة طعنات بآلة حادة (سكين)، على خلفية جنائية لسرقة أموال، ووفقاً لمعلومات الهيئة قامت الشرطة بإعتقال المتهمين وفتحت تحقيقاً في الحادث.

1. الوفاة على خلفية شرف العائلة

خلال الشهر الحالي تم تسجيل حالة وفاة واحدة على خلفية ما يسمى شرف العائلة، وقعت في الضفة الغربية وكانت على النحو التالي:

بتاريخ 2009/9/30 توفيت المواطنة الطفلة (إ.ع.أ.ع) والبالغة من العمر 16 عاماً من بلدة بيت أولا بمحافظة الخليل، جراء خنقها بواسطة منديل، وقد تم تحويل الجثة من قبل النيابة العامة والشرطة إلى معهد الطب الشرعي من اجل تشريحها لمعرفة سبب الوفاة، ووفقاً لمعلومات الهيئة فقد اعترفت الأم بقتلها لابنتها على خلفية ما يسمى شرف العائلة.

3. الوفاة نتيجة الإهمال وعدم اتخاذ احتياطات السلامة العامة

وقع خلال الفترة التي يغطيها التقرير حالة الانفجار التالية والتي نتج عنها وفاة ثمانية أشخاص في قطاع غزة، وتتلخص تلك الحالة بالتالي:

بتاريخ 2009/9/17 وقع انفجار لأسطوانة غاز في مطبخ شعبي وسط مدينة جباليا تعود ملكيته للمواطن رائد حرب، وقد نتج عن ذلك الانفجار وقوع حريق أدى إلى وفاة ثمانية مواطنين.

4. الإصابة نتيجة الانفجارات الداخلية وسوء استخدام السلاح

وقع خلال الفترة التي يغطيها التقرير حالات الإصابة التالية نتيجة الانفجارات الداخلية وسوء استخدام السلاح:

- بتاريخ 2009/9/18 وقع انفجار في منزل المواطنة سعاد رزق كلوب الواقع بمدينة رفح، ناتج عن سقوط صاروخ محلي الصنع، وحسب معلومات الهيئة فإن الانفجار أدى إلى إصابة مواطنين من سكان المنزل بجراح، وحدث أضرار في المنزل، وقامت الشرطة بفتح تحقيق بالحادث.

- بتاريخ 2009/9/13 أصيب نحو 17 شخصاً بأعيرة نارية في شجار وقع بين أفراد من شرطة قلقيلية وقوة من الأمن الوطني من جهة، وبين مشجعي مركز شباب مخيم طولكرم الرياضي من جهة أخرى وذلك على أرض ملعب كرة القدم في قلقيلية، وتتلخص الحادثة بأنه وأثناء اللعب اعتدى أحد لاعبي مركز شباب مخيم طولكرم على أحد لاعبي نادي ثقافي طولكرم، فدخل ثلاثة من أفراد الشرطة إلى الملعب، وامسك ادهم باللاعب أحمد نصر الله المعتدي وحاول إخراجه من الملعب فهاج الجمهور وبدأ باللقاء عبوات فارغة، فالتفت رجل الشرطة الثاني (ا.م.ع) إلى الجمهور وأطلق النار بشكل مباشر وأصاب حوالي 17 شخصاً من الجمهور بعضهم حالته خطيرة، تم تشكيل لجنة تحقيق وتم التحفظ على الشرطي مطلق النار.

- بتاريخ 2009/9/4 قام المواطن محمد خليل زواتية 48 عاماً، بإطلاق النار على ابنه سيف محمد زواتية البالغ من العمر 28 عاماً من مسدسه الخاص، وأصابه بعدة عيارات نارية وذلك إثر خلافات مالية بينهما، وصفت حالة الابن الصحية بالمتوسطة، وتم نقله إلى المستشفى لتلقي العلاج، وحضرت الشرطة إلى المكان من نفس اليوم وقامت باعتقال الوالد للتحقيق معه حول الخلفيات الأساسية للحادث.

5. حالات الوفاة في الأنفاق

وثقت الهيئة وقوع 6 حالات وفاة لمواطنين نتيجة حوادث الأنفاق على الحدود المصرية الفلسطينية، وقد تراوحت تلك الحوادث بين انهيار أنفاق واختناق المواطنين بداخلها، وبين سقوط المواطنين في تلك الأنفاق، أو احتراق مواطنين أثناء اشتعال النيران فيها.

6. التعذيب أثناء التوقيف - المعاملة القاسية والمهينة

تنظر الهيئة بخطورة بالغة إلى استمرار قيام الأجهزة الأمنية، بانتهاك حق الموقوفين والمحتجزين بسلامتهم البدنية، وتعتبر الهيئة كل أشكال سوء المعاملة والتعذيب التي تمارسها الأجهزة الأمنية في قطاع غزة والضفة الغربية، أعمالاً محظورة يجب تحريمها ومعاقبة مرتكبيها باعتبارها أعمالاً مجرمة، فقد استمرت الهيئة خلال شهر أيلول والأشهر التي سبقت في تلقي شكاوى يدعي مقدموها تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة من قبل الأجهزة الأمنية، سواء العاملة في الضفة الغربية أو التابعة للسلطة القائمة في قطاع غزة. ففي الضفة الغربية تلقت الهيئة خلال الشهر المذكور 7 شكاوى من مواطنين يدعون تعرضهم للتعذيب، موزعة على الأجهزة الأمنية التالية: (المخابرات العامة، الأمن الوقائي والشرطة المدنية). وفي قطاع غزة تلقت الهيئة خلال ذات الشهر 7 شكاوى ادعى المواطنون فيها تعرضهم للتعذيب أو سوء المعاملة، أثناء الاحتجاز لدى جهازي الأمن الداخلي والشرطة التابعين لوزارة الداخلية في الحكومة المقالة.

أولاً: انتهاك الحق في إجراءات قانونية عادلة، ويشمل هذا الحق الاعتقال التعسفي - الاعتقال على خلفية سياسية.

لا زالت الهيئة تنتظر بخطورة بالغة لاستمرار حالات الاعتقال التعسفي والاعتقال دون إتباع الإجراءات القانونية في عملية التوقيف، ما شكل نوعاً من حجز الحرية الشخصية دون مسوغ قانوني، فقد تم إسقاط أحد أبرز حقوق المواطنين المحتجزين في ضرورة عرضهم على قاضيهم الطبيعي (القضاء العادي)، ما شكل مخالفة جسيمة للقانون الأساسي الفلسطيني، وقانون الإجراءات الجزائية، نظراً لاستمرار الأجهزة الأمنية بالتوقيف على ذمة القضاء العسكري.

وقد استمرت تلك الاعتقالات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بوتيرة متفاوتة، وقد تلقت الهيئة العديد من الشكاوى من مواطنين تم اعتقالهم وحجز حريتهم بشكل تعسفي.

وفي هذا الصدد تلقت الهيئة في قطاع غزة خلال شهر أيلول 28 شكاوى، من أصل 43 شكاوى تم تلقيها خلال الشهر المذكور.

وما يميز الوضع في قطاع غزة، أن الاعتقالات التعسفية تتم في أماكن لم يتم الإعلان عنها كسجون، كما لم يسمح لذوي المعتقلين أو مندوبي الهيئة بزيارتهم، فمنذ تاريخ العدوان على غزة وحتى إعداد هذا التقرير للشهر الثامن على التوالي، لا يزال يتم اعتقال العشرات من المواطنين من قبل جهاز الأمن الداخلي في غزة، ويتم احتجازهم في أماكن لم يتم الإعلان عنها.

أما في الضفة الغربية تلقت الهيئة 58 شكاوى من أصل 241 شكاوى تم تلقيها خلال الشهر المذكور.

ثانياً: محاولات الاعتداءات على شخصيات عامة

وقعت خلال الفترة التي يغطيها التقرير الحالات التالية لمحاولة الإعتداء على شخصيات عامة، وقد وقعت في الضفة الغربية وجاءت على النحو التالي:

- بتاريخ 2009/9/5 أطلق مجهولون عيارات نارية على حائط قاعة الوداي الأخضر في جنين أثناء حفل استقبال لنواب من التشريعي تم الإفراج عنهم من سجون الاحتلال، وأيضاً في 2009/9/6 وقبل نصف ساعة من التاريخ المحدد للاستقبال، تم إلغاء الاستقبال حيث جاء إلى المكان وفي موعد الاستقبال أشخاص مجهولين وقاموا أيضاً بإطلاق النار، دخلت عدة رصاصات إلى داخل القاعة وتسببت بأضرار مادية، ووفقاً لمعلومات الهيئة حضرت الشرطة إلى المكان في اليوم التالي وطلبت إغلاق القاعة حفاظاً على حياة الناس وتم فتح باب التحقيق في الحادث.

- بتاريخ 2009/9/20 قام عدد من الأشخاص وعددهم ثمانية، بمهاجمة العميد طلال دويكات أثناء وجوده بالقرب من مكان سكنه، كان برفقة شقيقه وعدد من أقاربه، وقد بدأت الحادثة أثناء طعن أحد المهاجمين لإبن شقيق العميد طلال، وعند وصول العميد طلال لمكان الحادث قام المهاجمون بمحاولة الاعتداء عليهم بالسكاكين والحجارة، وقام العميد طلال بإطلاق النار في الهواء ومن ثم على أرجل المهاجمين فأصيب أحدهم، ورغم ذلك استمرت المهاجمة حتى وصول قوات الأمن التي بدورها سيطرت على الموقف، ووفقاً للمعلومات التي جمعتها الهيئة، فإن خلفية الحادث تعود لمشكلة وقعت أثناء وجود العميد دويكات في عمله السابق كمدير لجهاز المخابرات في مدينة نابلس.

ثالثاً: الاعتداءات على الحريات الإعلامية والتجمع السلمي والجمعيات

وثقت الهيئة خلال شهر أيلول حالات الاعتداء التالية على الحريات الإعلامية والتجمع السلمي والجمعيات وقد وقعت جميعها في قطاع غزة:

- بتاريخ 2009/9/8 قامت وزارة الداخلية بحل جمعية الرازي الخيرية الواقعة في بيت حانون، وحسب إفادة رئيس مجلس إدارة الجمعية للهيئة، فإن جهاز المباحث العامة في الحكومة المقالة كان قد صادر محتويات الجمعية المذكورة، وأغلق مقرها وذلك بتاريخ 2009/4/1، واستمر الوضع قائماً حتى تسلمه القرار القاضي بحل الجمعية في التاريخ المشار إليه وهو 2009/9/8.

- بتاريخ 2009/9/30 منعت الشرطة هيئة العمل الوطني في خانينوس من تنظيم مسيرة سلمية احتجاجاً على ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في مدينة القدس، وحسب معلومات الهيئة، إنه وبتاريخ 2009/9/29 أشعر القائمون على تنظيم المسيرة من ممثلي فصائل العمل الوطني، الشرطة في مدينة خانينوس حول تنظيم المسيرة، غير أنهم تلقوا في اليوم التالي اتصالات هاتفية من جهاز الشرطة والأمن الداخلي تم خلالها إبلاغهم بمنع المسيرة دون إبداء أية أسباب.

رابعاً: الاعتداء على المؤسسات العامة والأملاك العامة والخاصة

خلال الشهر الحالي تم تسجيل الحالات التالية من الاعتداء على المؤسسات العامة وكانت جميعها في الضفة الغربية على النحو التالي:

- بتاريخ 2009/9/5 قام مجهولون بالسطو على مقر بلدية الدوحة، حيث تم سرقة مبلغ مالي يقدر بحوالي سبعة آلاف شيكل من قسم المالية، بعد أن قام الجناة بالتسلل إلى داخل البلدية بعد كسر الشباك الخلفي للمبنى، وتم فتح تحقيق بالحادث من قبل مديرية شرطة بيت لحم لمعرفة الجناة وتقديمهم للعدالة.

- بتاريخ 2009/9/28 تعرضت سيارة رئيس البلدية الخاصة من نوع كارافيل للحرق من قبل مجهولين سارعت قوى من الأمن الفلسطيني على الفور إلى مكان الحادث للتحقيق والوقوف على خلفية الاعتداء، التحقيق جارٍ لمعرفة أسباب وشخص الجاني/ الجناة، ويذكر انه في الوقت الذي حرق فيه السيارة كان السيد داود خوري رئيس البلدية و 8 من أعضاء المجلس البلدي في اجتماع داخل البلدية.

خامساً: التأخير والمماطلة في تنفيذ قرارات المحاكم الفلسطينية

يعتبر عدم تنفيذ قرارات المحاكم الفلسطينية مهما كانت درجتها، مخالفة صريحة لأحكام القانون الأساسي الفلسطيني وتحديداً المادة 106 منه، فقد نصت تلك المادة على أنه "الأحكام القضائية واجبة التنفيذ والامتناع عن تنفيذها على أي نحو جريمة يعاقب عليها بالحبس، والعزل من الوظيفة...".

كما استمر خلال هذا الشهر عدم تنفيذ القرارات الصادرة عن محكمة بداية نابلس التي تقضي بالإفراج عن مواطنين متهمين بقضايا تتعلق وفقاً لقرارات المحاكم المشار إليها بالانتماء لمليشيات مسلحة، ورغم دفع الكفالات المحدد، غير أن الأجهزة الأمنية لا تزال مصرة على عدم الإفراج عنهم.

وفي مجال محكمة العدل العليا والقرارات الصادرة عنها، فقد وثقت الهيئة العديد من الشكاوى حول صدور قرارات من محكمة العليا، ولم تقم السلطة التنفيذية بشقيها الأمني والمدني بتنفيذ تلك القرارات حتى لحظة إعداد هذا التقرير ومن تلك القرارات:

-بتاريخ 2009/6/24 صدر قرار من محكمة العدل العليا الفلسطينية يقضي بإلغاء قرار وزارة الداخلية، القاضي بتعيين لجنة تحضيرية مؤقتة لإدارة الجمعية الإسلامية لرعاية الأيتام في بلدة يطا، بدلاً من الهيئة الإدارية السابقة المنتخبة، وذلك لعدم تسبب قرار وزارة الداخلية ومخالفته للمادة 37 من قانون الجمعيات الخيرية لسنة 2001.

-بتاريخ 2009/4/22 صدر قرار من محكمة العدل العليا الفلسطينية، يفيد بإعادة قيود المواطن نور الدين صالح حماد الذي تم ترفيق قيوده وإنهاء خدماته من جهاز الشرطة بتاريخ 2007/11/1، وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير لم يتم تنفيذ القرار المشار إليه.

-بتاريخ 2009/2/23 صدر قرار من محكمة العدل العليا الفلسطينية يقضي بإلغاء رخصة البناء الواقعة على الأرض رقم 7 من أراضي الطيبة لصالح المواطن نجيب نبيل خوري، وعلى مركز شرطة أبو فلاح/ بير زيت تنفيذ القرار، وحتى تاريخه لم يستجب جهاز الشرطة لتنفيذ القرار.

-بتاريخ 2008/11/26 صدر قرار عن محكمة العدل العليا بإعادة المواطن مجدي عبد الفتاح حسان إلى عمله في جهاز الشرطة وإلغاء قرار طرده من العمل، إلا أن جهاز الشرطة لم ينفذ هذا القرار حتى لحظة اعداد التقرير .

- بتاريخ 2009/7/8 صدر قرار من محكمة العدل العليا الفلسطينية يقضي بإلغاء قرار وزارة الداخلية القاضي بتعيين لجنة تحضيرية مؤقتة لإدارة جمعية بيت أمر لرعاية الأيتام في البلدة بدلاً من الهيئة الإدارية السابقة والمنتخبة، وذلك لعدم تسبب وزير الداخلية ومخالفته لقانون الجمعيات الخيرية لسنة 2001.

- بتاريخ 2009/9/27 صدر قرار عن محكمة العدل العليا الفلسطينية يقضي بإلغاء قرار وزير الحكم المحلي القاضي بتعيين لجنة تسيير أعمال لبلدية بيت أمر بدلاً من المجلس البلدي المنتخب لمخالفته نص المادة 61 من قانون انتخابات الهيئات المحلية رقم 10 لسنة 2005 والتي نصت على أن يتم إجراء انتخابات جديدة خلال مدة أقصاها شهر من تاريخ شغور المجلس.

- بتاريخ 2009/9/27 صدر قرار عن محكمة العدل العليا الفلسطينية يقضي بالإفراج عن المواطن أنور طالب محمود مسلم النجار والموقوف لدى مركز توقيف جهاز المخابرات العامة في مدينة الخليل من قبل هيئة القضاء العسكري منذ تاريخ 2009/8/31 وذلك لمخالفة قرار التوقيف لقانون الإجراءات الجزائية رقم 3 لسنة 2001 وبالتحديد المادة 34 منه، والتي نصت على انه يجب عرض المتهمين على النيابة العامة خلال مدة أقصاها أربع وعشرون ساعة، هذا ولم ينفذ القرار حتى الآن.

- بتاريخ 2009/9/27 صدر قرار عن محكمة العدل العليا يقضي بالإفراج عن المواطن خطاب جمال صبري جادو من بيت لحم، والموقوف منذ تاريخ 2009/6/20 في مقر جهاز الأمن الوقائي في رام الله على ذمة هيئة القضاء العسكري، ورغم صدور القرار وحتى إعداد هذا التقرير لم يتم تنفيذ القرار المذكور.

سادساً: انتهاك الحق في التنقل والسفر

لا تزال معاناة المواطنين في قطاع غزة قائمة بسبب استمرار قضية نفاذ الدفاتر الخاصة بجوازات السفر في محافظات قطاع غزة منذ تشرين ثاني 2008 وحتى نهاية شهر أيلول الحالي. وحسب معلومات الهيئة التي حصلت عليها من قبل المسؤولين في وزارة الداخلية في الحكومة المقالة، فإن وزارة الداخلية في الضفة الغربية لا تقوم بإرسال دفاتر الجوازات لمواطني قطاع غزة، ما يتسبب في حرمانهم من حقهم في السفر والتنقل، بالإضافة إلى الحاجة الملحة للحالات الخاصة، منها الحالات المرضية التي يتقرر علاجها بالخارج، والطلبة الجامعيون الذين يدرسون خارج البلاد، إضافة إلى حاجة الآلاف ممن انتهت صلاحية جوازاتهم وحاجتها للتجديد.

سابعاً: الفصل من الوظيفة العمومية (المعلمين والمعلمات المفصولين الذين تم تعيينهم في عهد حكومة حماس في العام 2006)

لا زالت وزارة التربية والتعليم العالي تصدر قرارات بالفصل أو بتوقيف إجراءات التعيين بحق العاملين في جهاز التربية والتعليم، فقد تلقت الهيئة خلال شهر أيلول 22 شكوى ضد وزارة الوزارة بهذا الصدد، ليرتفع عدد تلك الشكاوى إلى ما يزيد على 271 شكوى، خلال هذا الشهر والشهور السابقة، يدعي المشتكون في تلك الشكاوى أنه تم فصلهم بقرار من وزيرة التربية والتعليم العالي، بدعوى عدم موافقة أو عدم توصية من جهات غير مخولة قانوناً بتلك المهمة، تعتبر الهيئة أن هذا الإجراء مخالف لقانون الخدمة المدنية والقانون الأساسي الفلسطيني، وانتهاك لحق المواطن في تولي الوظائف العامة في الدولة على قدم المساواة ودون أي تمييز.

انتهى